

تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على الأمن الغذائي والطاقي العالمين

- مع إشارة إلى حالة الجزائر -

د. مسعود مجيطة

أستاذ التعليم العالي متقاعد

ملخص:

الحرب الروسية-الأوكرانية، التي تتسم بطابعها الهجين، والتي تجري في سياق عالمي معقد جيوسياسيًا وجيو اقتصاديًا، حيث تسعى القوى التقليدية المهيمنة، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، للحفاظ على النظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، في حين تعمل قوى صاعدة ومناهضة على تعديل هذا النظام ليعكس التوازنات الجديدة ويؤسس لنظام متعدد الأقطاب. تناولت هذه الدراسة أثر الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي والطاقي العالمين وتداعياتها على الجزائر، باستخدام المنهج التحليلي والإحصائي. وخلصت إلى وجود تهديد خطير للأمن العالمي في مجالي الغذاء والطاقة، ودعت إلى تحرك عاجل من الفاعلين الدوليين والهيئات الأممية لتسوية النزاع، مع مراجعة الدول لسياساتها لضمان السيادة الوطنية. تُثير الحرب الروسية-الأوكرانية، المتوقع استمرارها طويلاً، اهتمام الباحثين بتأثيراتها المحتملة في إحداث صدمة عرض تُسبب ندرة حادة في الغذاء والطاقة، مما يرفع أسعارها ويؤدي إلى أزمات، خاصة في الدول الهشة والنامية. ورغم محاولات الأطراف غير المباشرة الظهور كمدافعين عن الأمن الغذائي للدول الضعيفة، يبقى هذا الأمن مهددًا بسبب ندرة المواد الاستراتيجية وارتفاع أسعارها، مما يضعف القدرة الشرائية للسكان. كما أسهم تضاعف أسعار الطاقة والأسمدة سلبيًا على النشاط الزراعي.

الكلمات المفتاحية: روسيا، أوكرانيا، الأمن الغذائي، الأمن الطاقي، حزم عقوبات، الجزائر، القوى الكبرى.

Abstract

The Russian-Ukrainian war, characterized by its hybrid nature, is unfolding in a complex global geopolitical and geoeconomic context. Traditional dominant powers, led by the United States, seek to maintain the global order established Post World War II, while emerging and opposing forces aim to alter this order to reflect new global power balances and establish a multipolar system.

The study examines the impact of the Russian-Ukrainian war on global food and energy security and its repercussions on Algeria, using analytical and statistical methods. It concluded that there is a serious threat to global security in the fields of food and energy, and called for urgent action from international actors and global organizations to resolve the conflict, along with urging countries to review their policies to ensure national sovereignty.

The prolonged nature of the Russian-Ukrainian war has drawn the attention of researchers to its potential effects in causing supply shocks that lead to severe shortages in food and energy, raising their prices and resulting in crises, particularly in fragile and developing countries. Despite attempts by indirectly involved parties to present themselves as defenders of food security for weak nations, this security remains threatened due to shortages of strategic materials and rising prices, weakening the purchasing power of populations. Additionally, the doubling of energy and fertilizer prices has negatively impacted agricultural activity.

Key words: Russia, Ukraine, food security, energy security, sanctions packages, Algeria, major powers.

مقدمة

بلا شك، فإن للحرب الروسية-الأوكرانية تداعيات خطيرة ومتفاوتة على مختلف مناطق ودول العالم، نظرًا لأنها تجري في سياق صراعات كبرى بين القوى العظمى. فمن جهة، يقف الغرب عامّةً، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة التقليدية الأولى المهيمنة على النظام العالمي، ساعيًا للحفاظ على هذه الهيمنة. ومن جهة أخرى، تسعى روسيا، كقوة صاعدة ومعها بعض الحلفاء العلنيين والسريين، إلى حماية أمنها القومي والعمل على بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، يعكس توازنات جديدة بين القوى الدولية. إن ما زاد تداعيات هذه الحرب خطورة هو كونها تجري في سياق جيو سياسي وجيو استراتيجي معقد ومتوتر، وتزداد خطورة هذه التداعيات لأنها تأتي في سياق عالمي متأزم، حيث أن العالم لم يتعافَ بعد من تداعيات الأزمة المزدوجة، الصحية والاقتصادية، التي تسبب بها وباء كوفيد-19. ومع ذلك، اندلعت الحرب الروسية-الأوكرانية، وهي حرب هجينة تُستخدم فيها مختلف الأدوات وأنواع والأسلحة، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، أعمال التخريب، الاغتيالات، الهجمات السيبرانية، زعزعة استقرار الدول، إثارة النعرات العرقية والطائفية، وغيرها من الأساليب. يزيد من تأثير هذه الحرب كون أطرافها فاعلين دوليين مركزيين في قطاعات حيوية، مثل الإنتاج الزراعي للمواد الاستراتيجية وقطاع الطاقة، ما يجعل تداعياتها تمتد لتشمل الأمن الغذائي والطاقي العالميين، مهددة استقرار العديد من الدول والمناطق.

الإشكالية الرئيسية:

لا شك أن الحرب الروسية-الأوكرانية تثير العديد من الإشكاليات المتشابكة والمعقدة، بالنظر إلى طبيعتها التي تتعلق بأطراف الصراع، وتوقيت اندلاعها، والقطاعات الحيوية التي تؤثر عليها بشكل مباشر. وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واحدة من أبرز هذه الإشكاليات، والتي تتمحور حول السؤال التالي: **هل ستؤدي**

الحرب الروسية-الأوكرانية بالضرورة إلى أضرار جسيمة على الأمن الغذائي والطاقي العالميين؟

الأسئلة الفرعية:

إن الحرب الروسية-الأوكرانية والتعمق في تداعياتها على مجالي الأمن الغذائي والطاقي العالميين، وكذا اسقاطاتها على حالات من دول معينة ضمن إشكالية بحثية متعددة ومتشعبة، يطرح حتمية تجزئة السؤال الرئيسي أعلاه إلى حزمة تساؤلات ثانوية وأسئلة فرعية تسهل مواطن التعقد فيها، وتتيح مجالات أوسع لفهم المغزى الأساس من معالجتها:

1. ما هي الملامح الرئيسية للسياق العام للحرب الروسية-الأوكرانية الدائرة رحاها حاليًا؟
2. فيما تتمثل أهم الارتدادات الحالية والمتوقعة لهذه الحرب على قطاع الطاقة العالمي؟
3. ما هي تأثيراتها على الأمن الغذائي العالمي؟
4. كيف ستؤثر تداعيات هذه الحرب على حالة الأمن الغذائي والطاقي الجزائريين؟
5. هل هناك خطر محقق يوحى بانخيار للأمن الغذائي والطاقي لمجموعة بلدان هشّة ونامية؟

فرضيات الدراسة:

ستركز هذه الدراسة على اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى:** تشكل الحرب الروسية-الأوكرانية تهديدًا بالغ الخطورة على السلم والاستقرار الدوليين؛
2. **الفرضية الثانية:** تُعد الحرب الروسية-الأوكرانية عاملاً رئيسياً في تعريض الأمن العالمي للخطر، لا سيما في مجالي الأمن الغذائي وأمن الطاقة؛
3. **الفرضية الثالثة:** تؤدي العقوبات المفروضة على روسيا، وإغلاق كبرى الموانئ الأوكرانية نتيجة النزاع، إلى ندرة حادة وارتفاع أسعار المواد الغذائية الاستراتيجية، مما يساهم في حدوث اضطرابات اجتماعية في العديد من البلدان؛
4. **الفرضية الرابعة:** إن حظر صادرات الطاقة الروسية، باعتبارها واحدة من أكبر الدول المنتجة والمصدرة، يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار الطاقة، مما يلحق أضرارًا جسيمة بالاقتصادات الضعيفة والهشة؛
5. **الفرضية الخامسة:** تسهم الحرب الروسية-الأوكرانية، بشكل ملحوظ في التأثير على مجالي الأمن الغذائي وأمن الطاقة في الجزائر.

الإطار الزمني والمكاني:

بدون شك فإن بلدان ومناطق العالم كافة ستكون معرضة بدرجات متفاوتة لتداعيات هذه الحرب، وإن اشتداد حدة وطأها سيتوقف على مدى إطالة أمد الحرب، ولكن هذه الدراسة سوف تنحصر ضمن حالات محددة، وهي: الجزائر ومجموعة البلدان الهشة الواقعة أساساً في منطقة العالم العربي وإفريقيا والبلدان العالية التبعية الغذائية والطاوية للخارج؛ وذلك راجع لاعتبارات منهجية وأخرى علمية وموضوعية. ونظراً لحداثة الموضوع باعتباره يعالج الحرب الروسية الأوكرانية فإن الدراسة ستغطي الفترة الزمنية قبيل اندلاع الحرب، وفترة نشوبها الراهنة، إضافة إلى الاستشراف بمآلاتها وتداعياتها على المدى المنظور.

مبررات اختبار الموضوع:

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع من عدة جوانب رئيسية، أولاً: يُظهر الدور الاستراتيجي الذي تمثله روسيا وأوكرانيا كفاعلين رئيسيين في النظام العالمي، مما يجعل الحرب بينهما ذات تأثيرات اقتصادية وجيوسياسية عميقة يصعب التنبؤ بمآلاتها. ثانياً: تسلط الحرب الضوء على الآثار المدمرة التي مست مختلف القطاعات، لا سيما الطاقة والغذاء، وهو ما يعكس مدى ارتباط الجزائر بشكل مباشر وغير مباشر بالأطراف المعنية، مما يجعلها من بين الدول الأكثر تأثراً. وأخيراً، ونظراً لحداثة الموضوع وتعقيداته، تبرز ضرورة تسليط الضوء على أبعاده وتحليل تداعياته الراهنة مع استشراف تأثيراته المستقبلية على المستويين الدولي والجزائري.

مناهج البحث المعتمدة:

يتطلب تحليل إشكالات الحرب الروسية-الأوكرانية توظيف مجموعة من المناهج البحثية، أبرزها: المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم الرئيسية كالأمن الغذائي والطاقي، والمنهج التاريخي لاستعراض التطورات الزمنية للمتغيرات ذات الصلة، والمنهج التحليلي والإحصائي لفهم العلاقة بين المتغيرات، واستجلاء الأبعاد الاقتصادية للحرب، وتحليل البيانات لدعم النتائج والتوصيات.

المشاكل التي واجهت البحث:

كل عمل علمي عادة ما يواجه صعوبات، ومن أبرزها طبيعة مصادر المعلومات ومدى دقتها، وتزداد هذه الصعوبات مع حداثة الظاهرة قيد الدراسة وهيمنة البعد الأمني عليها، مما يقلل من توفر البيانات اللازمة للتحليل العلمي الدقيق. وكما هو معلوم، في أوقات الحروب، تكون سرية المعلومات عالية، ويُتحكم فيما يُعلن أو يُسرب ليقدم أهداف الحرب الإعلامية.

I. السياق العالمي للحرب

السياق العالمي الذي تدور فيه الحرب الروسية الأوكرانية، يتسم بتعقيد شديد نتيجة الصراعات الجيوسياسية والجيو-اقتصادية، التي تحمل في طياتها مخاطر جمة وتحديات خطيرة. ومن بين هذه المخاطر، على سبيل المثال لا الحصر، إمكانية تسارع الأحداث نحو اندلاع حرب كبرى ومدمرة بشأن جزيرة تايوان، أو تصاعد الحرب بين إسرائيل وفصائل المقاومة لتتحول إلى صراع إقليمي شامل في الشرق الأوسط. وهذا يشمل احتمال نشوب مواجهة مباشرة، بدلاً من الحروب بالوكالة، بين إيران وحلفائها من جهة، وإسرائيل والدول الغربية المدعومة ضمناً من بعض دول المنطقة من جهة أخرى.

يشهد السياق الدولي كذلك فشل النموذج الاقتصادي النيوليبرالي، وما ترتب عليه من حالة عدم يقين كبيرة، وصراعات جيوسياسية، واضطرابات في سلاسل التوريد، بالإضافة إلى سوء تشخيص المشكلات الاقتصادية واختلالات أسواق الطاقة والمواد الغذائية، وغيرها من التحديات. كما يعاني العالم من تبعات أزمة بيئية خطيرة متعددة الأبعاد.

فعلى الصعيد الطاقي، تراجعت بشكل ملحوظ قدرة عدد من الدول الأوروبية على إنتاج الطاقة الكهربائية، نتيجة موجة جفاف غير مسبوقه أدت إلى جفاف قنوات مياه كانت تُستخدم لهذا الغرض. ففي فرنسا، على سبيل المثال، شهد إنتاج الطاقة الكهربائية انخفاضاً بنسبة 20% خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021. من جهة أخرى، أدت الأزمة البيئية إلى تراجع إنتاج الحبوب، وخاصة القمح والأرز، في دول رئيسية مثل الهند وباكستان، اللتين تُعدان من أبرز المنتجين والمؤثرين في السوق العالمية. وقد تسبب ذلك في حدوث صدمة عرض قوية على المستوى العالمي، مما فاقم ندرة هذه السلع في العديد من البلدان ودفع بأسعارها إلى الارتفاع الكبير. (P. Clavin, 2022; p.17)

كما أن اندلاع الحرب جاء في وقت لم يكن العالم قد تعافى بعد تماما من الأزمة الصحية التي عصفت به والتي كانت لها تبعات بالغة الخطورة على الاقتصاد العالمي بسبب الإغلاقات والسياسات النقدية والمالية التوسعية المنتهجة، خاصة من قبل القوى الاقتصادية الكبرى في العالم (م. مجبونة 2021، ص. 33). إذ أنه في الوقت الذي كان لهذه السياسات الفضل في الحد من خطورة تأثيرات الأزمة الصحية، سيما على ذوي الدخل المحدود والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة (E. Carré, 2015, pp. 22-23)، فإنها شكلت مصدرا رئيسيا لموجة التضخم العالمي، سيما خلال الفترة 2021/ 2023، بكل ما لها من تأثيرات سلبية. تجدر الإشارة إلى أن التراجع الكبير في القدرة الشرائية لأصحاب المداخل بصفة عامة لم يكن سببه الوحيد التضخم، بل يعود أساسا إلى سياسات التوزيع وإعادة التوزيع التي انتهجت من قبل دول العالم منذ عقد السبعينات من القرن الماضي حتى الآن، والتي كانت دوما في صالح كتلة الأرباح على حساب كتلة الأجور. لقد كان لمثل هذه السياسات النيو ليبرالية التي سيطر فيها رأس المال سيطرة تكاد تكون مطلقة على موازين القوى فيما بين الشركاء الاجتماعيين وذلك في كافة بلدان العالم، وفي اقتصاديات السوق المتطورة والصاعدة بشكل خاص. (D. Ricardo, 1997pp: 9 – 11 & A. Stanly, 2022, p. 50).

إن تداعيات الحرب على الأمن الغذائي والطاقي العالمي لم تكن لتصل إلى هذا المستوى من الحدة والخطورة لولا تدخل الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، التي عمدت إلى دعم أوكرانيا بالمال والسلاح والعناد والمعلومات الاستخباراتية، مما أدى إلى إطالة أمد الصراع. وقد استغلت هذه الحرب لتحقيق مصالح وأهداف استراتيجية تتجاوز أوكرانيا، مستهدفة الأعداء، بل وحتى الحلفاء الغربيين. فوفقا لبعض المصادر، بلغت قيمة المساعدات المالية والعسكرية المقدمة لأوكرانيا خلال الفترة 2022-2024 نحو 399 مليار يورو، منها 153.8 مليار يورو مساعدات عسكرية، و 221 مليار يورو مساعدات مالية، و 22.3 مليار يورو مساعدات إنسانية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النصيب الأكبر من هذه المساعدات، حيث وصلت حصتها إلى 240.9 مليار يورو، بينما بلغت حصة الاتحاد الأوروبي 100.2 مليار يورو، وحصة بريطانيا 13.9 مليار يورو.

أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية، فيُقدر أن تقدم الولايات المتحدة 54 مليار يورو والاتحاد الأوروبي 59 مليار يورو إضافية خلال عام 2025. ومع ذلك، يبرز التساؤل حول ما سيحدث بعد 20 يناير، موعد تنصيب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة، خاصة وأنه أعلن خلال حملته الانتخابية عزمه على إنهاء سياسة الدعم غير المحدود، ووضع حد سريع لهذه الحرب.

إن من أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الحرب استنزاف روسيا، من جهة؛ ومن جهة ثانية ابتزاز حلفائها الأوروبيين والآسيويين والخليجيين وغيرهم والضغط عليهم بقوة لإجبارهم على التقدم بمزيد من طلبات شراء عتاد وأسلحة أمريكية الصنع، وهو ما يصر عليه وينتظره بفارغ الصبر المركب الصناعي العسكري والاقتصاد الأمريكي. وقد يكون قرار ألمانيا بتفضيلها للسلاح والعتاد الحربي الأمريكي على حساب الأوروبي الذي كان قد أثار حفيظة

الفرنسيين مثالا صارخا على ذلك. حيث أنه من المؤكد أنه لولا التدخل الغربي، كانت الخطة الروسية تهدف إلى حسم عملياتها العسكرية الخاصة في وقت أقصر. كما كان من المتوقع أن تقتصر أضرارها على المدى الزمني والمكاني بشكل أكبر مما هي عليه الآن.

II. تداعيات الحرب على الأمن الطاقي العالمي

إنه لا توجد منطقة حول العالم بل ولا حتى بلد واحد هو في منأى تام عن تبعيات ثلوث الحرب والعقوبات الغربية وردود الأفعال المحسوسة (المدروسة) لروسيا عليها؛ وذلك بسبب الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل لاقتصاديات دول العالم (Mulder N., 2022, p.20). إن ما زاد من درجة خطورة تداعياتها، هو أنه بالإضافة إلى ما سبق ذكره، هو الحظر الأمريكي-البريطاني على البترول والغاز الروسيين فور اندلاع الحرب بتاريخ 24 فبراير 2022 وسعيهما على إجبار باقي الدول الغربية بالعمل على التخلص من التبعية الطاقوية لروسيا في المستقبل القريب. تجدر الإشارة إلى أن درجة تبعية دول الاتحاد الأوروبي لمصادر الطاقة الروسية غداة اندلاع الحرب حقيقة كانت جد مرتفعة، مما جعل من الصعب جدا التخلص منها، ليس فقط في المدى القصير بل وحتى الطويل، وينطبق هذا بشكل خاص على ألمانيا مثلا التي تعتمد بقدر كبير على الغاز والبترول الروسيين، وذلك منذ سبعينيات القرن المنصرم، ومما زاد من حدة تداعيات الحرب هو الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة وبريطانيا على النفط والغاز الروسيين على خلفية الحرب الأوكرانية.

تجدر الإشارة إلى أن درجة اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على مصادر الطاقة الروسية عند اندلاع الحرب كانت مرتفعة للغاية، مما جعل من الصعب جداً التخلص منها، ليس فقط على المدى القصير، بل حتى على المدى الطويل. وينطبق هذا بشكل خاص على ألمانيا، التي اعتمدت بشكل كبير على النفط والغاز الروسيين منذ سبعينيات القرن الماضي. فقد جعلت ألمانيا من مصادر الطاقة الروسية أكثر من مجرد وسيلة لتزويد اقتصادها بالطاقة، بل أداة لتحقيق مكاسب نوعية، مستفيدة من القرب الجغرافي ووسائل النقل عبر الأنابيب. هذا الاعتماد منح الصناعة الألمانية ميزة تنافسية هامة على حساب منافسيها، وهو ما يصعب التفريط فيه بسهولة.

في تقديرنا، فإنه في حالة بقاء المحرقات المصدر الرئيسي للطاقة، فإنه بمجرد انتهاء الحرب ستعود من جديد البلدان الأوروبية إلى مصادر الطاقة الروسية. أكيد أن الولايات المتحدة ستسعى مستخدمة كافة وسائل الضغط للحيلولة دون ذلك، وهل ستفلح أم ستفشل في ذلك مثلما فشلت خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، عندما شرعت ألمانيا في إبرام عقود تموين بالغاز الروسي مع الاتحاد السوفييتي سابقا، ثم مع روسيا لاحقا بعشرات مليارات الدولارات؟ إنها إشكالية الأمن الطاقي والتي تكتسب أهمية بالغة في ظل التطورات الجيوسياسية الراهنة. حسب المنظمة الدولية للطاقة، يُعرّف الأمن الطاقي بكونه "يشتمل على شقين: المدى القصير والمدى الطويل. أما الأول فيخص الاستثمار في القدرات التموينية وكيفية ربطها بالاحتياجات الاقتصادية والتطورات الطاقوية. أما الثاني، فيتعلق بكيفية قدرة تجاوب المنظومة الطاقوية بسرعة مع التطورات التي تحصل فجأة على دورة الطاقة والطلب عليها".

لقد كانت بلدان منطقة اليورو خلال الفترة 2023/2021 من بين أكثر بلدان ومناطق العالم معاناة من التضخم بسبب، من جهة، تبعيتها الكبيرة للمحروقات والأسمدة المستوردة من روسيا وأوكرانيا التي تضاعفت أسعارها أربع مرات بعد اندلاع الحرب في 24 فبراير 2022 (Maximo T. C., 2022p.50)، ومن من جهة ثانية، بسبب سياساتها النقدية والمالية التوسعية التي كانت ضرورية في مواجهة الأزمة الصحية بنجاح. في نفس الوقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية أحد أكبر المستفيدين من تضاعف أسعار الطاقة باعتبارها هي التي عوضت بدرجة كبيرة النقص في المحروقات الذي كانت تعاني منه بلدان الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للمملكة المتحدة البريطانية فقد شهدت خلال فترة جائحة كوفيد-19 ارتفاعاً حاداً في أسعار السلع الاستهلاكية عموماً، والغذائية بشكل خاص، لم يسبق له مثيل منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث بلغ معدل التضخم لعام 2022 نحو 10%. وبحسب البنك المركزي الأوروبي، فإن التضخم لم يكن قد بلغ إلى ذروته بعد. إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية القاضي بفرض عقوبة تسقيف سعر البترول الروسي وحضر كلي للواردات من المشتقات النفطية الروسية ابتداء من 5 فبراير 2023، شكل صدمة قوية لسوق المحروقات، كان من شأنها أن ولدت مزيداً من الضغوط التضخمية ليس فقط في منطقة اليورو بل في العالم كله. لقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية هذا القرار وعيا منها بأنه من شأن التسقيف تخنّب الاقتصاد العالمي مزيداً من الضغوط التضخمية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، حرمان روسيا من موارد مالية بالعملة الصعبة هي بأمر الحاجة إليها، ليس فقط لتمويل المجهود الحربي بل ودعم استقرارها الاقتصادي، ومن تم الاجتماعي والسياسي (garwal R. & Kimbal M. 2022, pp.24-25).

بعد اندلاع الحرب كانت هناك مؤشرات عدة تبين بأن نمو اقتصاديات منطقة اليورو سيعرف حتماً تباطؤاً قد يصل إلى عتبة الانكماش، وهو ما حدث فعلاً مع نهاية 2022 وبداية 2023. بل إن الأسوأ من ذلك هو أن هذه الاقتصاديات أصبحت على وشك الدخول في مرحلة كساد اقتصادي، وهو ما يشكل تهديداً خطيراً. وينبغي التأكيد على أن منطقة اليورو لم تكن الوحيدة التي تعاني من هذه المتاعب الاقتصادية الكبيرة، بل إن مجموعة من البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية وغيرها من الدول كانت مهددة أيضاً بالركود الاقتصادي.

كذلك، فبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن ساحة الحرب وتتمتع بدرجة عالية من الأمن الطاقوي، إلا أن ذلك لم يعصمها من احتمالات الركود الاقتصادي. فقد أشارت العديد من التقارير والدراسات الاقتصادية إلى أنها كانت مُعرضة له بشكل حتمي. ولحسن حظها، تمكنت من تفادي الركود مع نهاية 2023، بفضل السياسات الاقتصادية السخية التي تبنتها بنجاح.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسات تسببت بشكل فوري في ارتفاع غير مسبوق في مخزون الدين العام الأمريكي، الذي بلغ مع نهاية 2024 مبلغاً فلكياً تجاوز 34 تريليون دولار، بما له من تبعات اقتصادية ومالية ثقيلة.

تُوصف تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي العالمي بأنها شديدة القوة إلى حد الخطورة، وذلك ليس من فراغ، بل لأنها حرب هجينة تستخدم فيها كافة أنواع الأسلحة والوسائل، بما في ذلك غير المشروعة. وتتخذ

الحرب أشكالاً متعددة، أبرزها: حرب اقتصادية تتمثل في حزم متتالية من العقوبات الاقتصادية وغير الاقتصادية القاسية، التي يُروج لها على أنها مُوجهة بدقة ضد شخصيات وهيئات ومؤسسات معينة، وهو ما يعد تضليلاً للرأي العام العالمي. فالواقع أن المتضررين منها هم عموم أفراد المجتمع وليس فقط المستهدفين.

كما تشمل الحرب أيضاً هجمات سببرانية تستهدف عادةً مؤسسات صحية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وهي لا تختلف عن غيرها من حيث الأضرار الكبيرة التي تلحق بالشعب. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الحرب مصادرة ممتلكات شخصية وأموال ضخمة من احتياطات البنك المركزي الروسي، فضلاً عن أعمال تخريبية، وحرب إعلامية، واغتيالات مستهدفة لشخصيات عسكرية وعلمية وسياسية.

قد يكون من بين أسوأ ما استخدم حتى الآن في هذه الحرب هي حزم العقوبات الاقتصادية المتوالية، حيث بلغ عددها في أكتوبر 2024 أربعة عشر (14) حزمة فرضتها دول الاتحاد الأوروبي على روسيا، بينما فرضت على روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عدد أكبر بكثير. ومن المدهش أن عدد العقوبات التي تضمنتها هذه الحزم، والموجهة ضد الهيئات والمنظمات والشخصيات الروسية، قد تجاوز 14,000 عقوبة حتى نفس التاريخ. وهذا أمر مذهل حقاً وغير مسبوق في التاريخ. وتبلغ خطورة الوضع أشدها في التهديدات الغربية، التي وإن كانت غير واقعية كما تم الإشارة إليه سابقاً، فهي تتضمن فك الارتباط الطاقي والاقتصادي بالكامل مع روسيا.

من جهة أخرى، كان الرد الروسي فعالاً في غالبية، حيث سعى إلى مواجهة العدو والضغط عليه، مؤكداً على ضرورة التعامل الند للنند. إن هذه حرب هجينة، وتداعياتها على الأمن الطاقي العالمي خطيرة للغاية. ومن شأن استمرار الحرب أن يؤدي إلى انهيار اقتصادي عالمي، مع احتمال أن يكون الاقتصاد الأوروبي هو مركز ثقل هذا الانهيار المحتمل. ذلك لأن درجة تبعية الاتحاد الأوروبي لمصادر الطاقة الروسية تبلغ حوالي 40% بالنسبة للغاز، و46% للفحم، و27% للبترو. ولقد أدت الحساسية المفرطة لهذه التبعية الطاقوية إلى حدوث قفزة قياسية في أسعار الطاقة فور اندلاع الحرب، حيث تجاوزت أسعار النفط 100 دولار للبرميل. كما تضاعفت أسعار الغاز عدة مرات، رغم الإجراءات الجريئة التي تم اتخاذها للحد من ارتفاعها، مثل السحب من المخزون الاستراتيجي الأمريكي والضغط على الدول النفطية، وخاصة الخليجية، لتشغيل طاقاتها الإنتاجية بالكامل وزيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن. أما الأخطر في هذه الأزمة فكان على مستوى أسعار الاستهلاك. إذ تضاعفت فواتير الغاز بنحو عشرة (10) أضعاف، مما جعلها غير قابلة للتحمل، خصوصاً بالنسبة للاستهلاك العالي. ولم يمر الارتفاع في الأسعار بسلام، بل تسبب في انقسامات حادة بين الدول الأوروبية بشأن الإجراءات اللازمة للتخفيف من العبء المترتب على المستهلكين.

إن ما زاد من تعقيد المشكلة هو أن الشركات النفطية الكبرى في العالم، التي تلقت صدمة العرض القوية، استغلت هذه الظروف لصالحها وتعاملت معها باعتبارها حالة ظرفية، مما أدى إلى تضاعف أسعار الاستهلاك عدة مرات، لتظل مرتفعة حتى خلال فترات تراجعها في السوق العالمية. هذا السلوك الذي تبنته الشركات النفطية العالمية، ومعظمها أمريكية، مكّنها من تحقيق أرباح غير عادية محطمة لأرقام قياسية. ومن أجل الحد من هذا العبء، لوّحت حكومات الدول الغربية

بفرض ضرائب إضافية على الأرباح المفرطة لتلك الشركات. لكن، للأسف، بقيت هذه التهديدات مجرد كلمات دون أن تُترجم إلى إجراءات فعلية. ورغم أن النيو ليبرالية قد أثبتت فشلها في عدة جوانب، إلا أنها تظل قوية حتى الآن، حيث تواصل خدمة مصالح الشركات والمؤسسات المالية الكبرى، التي تكون في الغالب غربية.

لقد شهدت أسعار كافة أنواع الطاقة ارتفاعاً حاداً، بما في ذلك الطاقات المتجددة التي تُعد بدائل للطاقة التقليدية، وذلك بسبب الديمومة التي تتسم بها موجة التضخم. ما زاد من تعقيد الوضع هو أن الغاز، بالإضافة إلى كونه مصدراً للطاقة، يُستخدم بشكل مكثف في بعض الأنشطة الاقتصادية باعتباره مدخلاً أساسياً في عملية إنتاج العديد من السلع مثل الزيوت والأسمدة والمعادن الأحذية وغيرها. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأنشطة الاقتصادية، إذا لم تتلق دعماً مالياً من الدولة، ستجد نفسها مضطرة إما إلى التوقف عن النشاط أو الهجرة إلى بلدان أخرى حيث تتوفر مادة الغاز بأسعار معقولة.

تجدر الإشارة إلى أن تبعية دول الاتحاد الأوروبي لمصادر الطاقة الروسية تتفاوت بشكل كبير من دولة إلى أخرى، وهو ما يفسر صعوبة التوصل إلى توافقات وإجراءات موحدة يمكن أن تجمعها في سعيها لمواجهة التداعيات الخطيرة للحرب، خاصة على العائلات والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة. وقد تفاقمت هذه الاختلافات خلال فترة الحرب، ولا سيما بعد اتخاذ ألمانيا قراراً مثيراً للجدل يقضي بتخصيص مبلغ ضخّم قدره 200 مليار يورو لدعم أولاً الاستهلاك العائلي، وثانياً تمكين مؤسساتها الاقتصادية من تجنب موجة إفلاس كانت وشيكة. وقد تعرضت ألمانيا لانتقادات حادة من قبل فرنسا ودول أوروبية أخرى، حيث اتهمتها بإعطاء اقتصادها ميزة تنافسية على حساب اقتصاداتهم، وهو أمر مرفوض قطعاً.

وفقاً للمستشار الألماني، فإن تقليص إمدادات الغاز والبتروال الروسيين، وخاصة قطعهما تماماً، سيؤدي فوراً إلى ركود اقتصادي خطير. وفي هذا السياق، يجب التأكيد على أن الاعتقاد السائد بين بعض المفكرين والسياسيين الأوروبيين بأن ألمانيا تعاني من تبعية أكبر للغاز الروسي مقارنة ببقية دول الاتحاد هو اعتقاد مغلو، حيث لا يأخذ في الحسبان درجة التداخل العالية بين الاقتصاد الألماني وبقية اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، بل وحتى مع اقتصاديات خارج الاتحاد. ولذلك، فإن أي ضرر يلحق بالاقتصاد الألماني سيؤثر حتماً على باقي الاقتصاديات المتداخلة معه.

إن سعي بلدان الاتحاد الأوروبي لتعويض الغاز الروسي بغاز بلدان أخرى كقطر والجزائر والولايات المتحدة الأمريكية كحل جزئي غير ممكن في المدى القصير. أما في المدى الطويل فهو ممكن أن يتحقق، لكنه سوف يكون باهظ التكلفة، إما بسبب انعدام أو قلة فرص نقله بواسطة الأنابيب وهو ما أكدت عليه الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها السنوي لعام 2022، أو بسبب كون توفير مثل هذه الوسائل من النقل يتطلب استثمارات كبيرة جداً ووقت طويلاً، والمهم هو أنه في كلا الحالتين سيكون اقتصاد دول الاتحاد المعنية معرضاً حتماً لاضطرابات عنيفة وطويلة نوعاً ما. تجدر الإشارة إلى أن القدرة التنافسية السريعة للاقتصاد الألماني تجد تفسيرها بقدر معتبر في كون الغاز الروسي منخفض التكلفة مقارنة

بالمصادر الأخرى باعتبارها بعيدة، وهو ما جعل ألمانيا لم ترضخ في فترة سابقة لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت بكل الوسائل بدون جدوى أن تحول دون استثمارها في نورد ستريم 1 و2.

III. تداعيات الحرب على الأمن الغذائي العالمي

لن نتناول التعديلات التي أدخلت سابقاً على مفهوم الأمن الغذائي. إذ كان أول مصطلح يُستخدم في هذا السياق هو "الاكتفاء الذاتي"، الذي كان شائعاً في فترة تصفية الاستعمار، وخاصة في خضم الاهتمام الكبير الذي أولاه المختصون لقضايا النمو والتخلف في تلك الحقبة. حيث مرَّ مصطلح "الأمن الغذائي" بتغييرات متعددة، كما تم تعديل تعريفه عدة مرات تبعاً للمستجدات والتحولات التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة، خاصة التغيرات العميقة في الاقتصاد العالمي. حيث في البداية، كان مصطلح "الاكتفاء الذاتي" هو الأكثر تداولاً وقبولاً في البلدان النامية، ثم أدخلت تعديلات على المفهوم ليظهر مصطلح "الاستقلال الغذائي"، تلاه "الأمن الغذائي" ثم "السيادة الغذائية" التي تعد التعريف السائد في الوقت الحالي.

وخلال العقود الأربعة الأخيرة، أي منذ بداية موجة العولمة التي جعلت من العالم "قرية صغيرة" كما وصفها عالم الاجتماع الكندي M. McLuhan، أصبح التعريف الأكثر تداولاً والذي تبنته منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (الفاو) والمؤسسات المالية الدولية منذ عام 1996، وهو الذي يعتمد على فكرة القدرة الشرائية. فقد يفهم من هذا التعريف أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتاح لجميع الأفراد في البلد الوصول إلى تغذية صحية تلبي احتياجاتهم الغذائية بشكل مستدام، أي عندما تتوفر لهم القدرة الشرائية اللازمة للحصول على المواد الغذائية التي تضمن لهم هذه التغذية الصحية، بغض النظر عن كون هذه المواد يتم إنتاجها محلياً أو يتم استيرادها.

يتماشى هذا التعريف مع مبادئ المذهب الفكري النيوليبرالي الذي يعزز فكرة حرية الأسواق والتجارة العالمية، وكذلك مع ظاهرة العولمة الاقتصادية التي تهيمن على العالم نتيجة إلغاء الحدود بين الدول. وبذلك، يتم السماح بحرية حركة عوامل الإنتاج، وعلى رأسها السلع والخدمات ورؤوس الأموال، مما يؤدي إلى اندماج اقتصادي عالمي يعزز من القدرة على تلبية احتياجات الغذاء بشكل يعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية والقدرة الشرائية للأفراد.

مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية، وبمجرد إحكام القوات الروسية سيطرتها على البحرين الأسود وآزوف، وحصارها لكبرى الموانئ الأوكرانية التي تُصدر منها الحبوب والأسمدة، توقفت حركة الملاحة البحرية بشكل كامل لفترة قصيرة، بفضل اتفاقية البحر الأسود التي تم التوصل إليها بوساطة تركية. هذا الوضع شكل حصاراً اقتصادياً خانقاً، مما أدى إلى توقف صادرات أوكرانيا كلياً.

ما زاد من تعقيد الوضع في سوق المواد الغذائية العالمية هو أن صادرات روسيا من الحبوب والأسمدة تراجعت بشكل كبير جداً بسبب حزم العقوبات الغربية المتوالية. حيث يُذكر أن الحصة التي كانت تساهم بها كل من أوكرانيا وروسيا من الإنتاج والتصدير العالمي للحبوب كانت تقدر بحوالي 30% بالنسبة للقمح والشعير، و50% من بذور دوار

الشمس المستخدمة في إنتاج زيت المائدة (Maximo T., 2022 C., p. 52) وبالتالي، فإن توقف صادرات هذين البلدين شكل صدمة كبيرة لسوق المواد الغذائية العالمية. وكان لهذا التوقف تأثير خطير على الأمن الغذائي العالمي، حيث أدى إلى نقص حاد في المواد الغذائية والأسمدة، مما أسهم في تفاقم مشكلة سوء التغذية في عشرات الملايين من السكان حول العالم.

فعلاً، عرفت أسعار المواد الغذائية في عام 2021 ارتفاعاً كبيراً بلغ حوالي 23% نتيجة تضافر عاملين رئيسيين: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والتغيرات المناخية الخطيرة التي جعلت من سنة 2022 السنة الأكثر سخونة على الإطلاق، ووفقاً لخبراء المناخ وما تؤكدته الأرقام والإحصائيات الصادرة عن مصالح الأرصاد الجوية. ومع اندلاع الحرب، كانت نسبة الزيادة في الأسعار متوقعة أن تكون أعلى. هذا الارتفاع في الأسعار كان له تأثير فوري على أسعار الحبوب، التي شهدت زيادة كبيرة وندرة حادة في أسواق العديد من البلدان النامية والأقل نمواً. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الأشخاص في العالم الذين لا يستطيعون الوصول إلى تغذية صحية بنحو 112 مليون شخص (FAO, 2020, p. 8).

ما زاد من تفاقم الوضع هو قرار بعض البلدان الكبرى مثل الهند وباكستان، باعتبارهما من أكبر منتجي ومصدري الأرز والقمح، لفرض قيود على تصدير هذه السلع. كان ذلك نتيجة ارتفاع أسعارها في أسواقها المحلية بسبب موجة الجفاف التي اجتاحت الهند من جهة، وفيضانات ضربت مناطق زراعية شاسعة في باكستان من جهة أخرى، ما أدى إلى تراجع إنتاجهما بحوالي 20 مليون طن خلال سنة 2022 (Maxim T.C., 2022, p. 53)، فمثل هذه الممارسات التقييدية عادة ما تتكرر كلما تعرض الموسم الزراعي لأي نوع من المتاعب، مما يهدد بشكل كبير الأمن الغذائي للبلدان الهشة التي يبلغ عددها 62 دولة. وهذا يضع هذه البلدان في وضع صعب، حيث يصل التهديد إلى سلامتها الاجتماعي في بعض الأحيان. كما إن تعطيل منظومة التسويات المالية الدولية "SWIFT" بالنسبة لروسيا، نتيجة فصل عدد من بنوكها الكبرى عن هذه الشبكة بسبب العقوبات الغربية، أسهم بشكل كبير في زيادة إرباك سلسلة توريد الأسمدة من روسيا وبيلاروسيا. هذا الوضع دفع البلدين إلى اتخاذ قرار بتوقف صادرات الأسمدة، مما كان له تأثير سلبي كبير على الموسم الزراعي في العديد من الدول.

ببساطة إنها حرب المواد الغذائية (Maximo T. C., 2022, p.52)، وقد أسهم هذا الوضع في زيادة التوترات على مستوى الأمن الغذائي العالمي، إذ أدت هذه الأزمة إلى تضخم أسعار المواد الغذائية بشكل هيكلي، مما جعل من الصعب على العديد من السكان الوصول إلى الغذاء. في بعض البلدان الهشة، أصبح شبح المجاعة يلوح في الأفق. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، قدرت الزيادة في فواتير المواد الغذائية في البلدان النامية والأقل نمواً بحوالي 25 مليار دولار. ولم تقتصر حرب المواد الغذائية على ذلك فحسب، بل سارعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، من خلال استخدام إعلامهم القوي، إلى تحريض الرأي العام العالمي، وخاصة البلدان المتأثرة بتوقف صادرات الحبوب، ضد روسيا، موجّهين إليها الاتهام بتدبير خطة لتجويع شعوب البلدان الأقل نمواً وبعض البلدان النامية. إنها حرب إعلامية بكل ما تحمله الكلمة من معنى. في هذا السياق العالمي المتأزم، لم يكن أمام روسيا سوى الرد بسرعة على مساعي الأمم المتحدة

وتركيا لتحرير صادرات الحبوب والأسمدة الأوكرانية والروسية. وقد تم التوصل إلى اتفاق "مبادرة البحر الأسود"، الذي سمح باستئناف تصدير الحبوب والأسمدة من البلدين. ومع ذلك، فرضت الولايات المتحدة والدول الغربية بعض العوائق على صادرات روسيا، حيث تم احتجاز كميات كبيرة من الأسمدة والحبوب الروسية في الموانئ الأوروبية، ولم يتم الإفراج عنها إلا في منتصف نوفمبر 2022، مما أدى إلى تضاعف أسعار الأسمدة أربع (04) مرات، مما تسبب في عجز العديد من المزارعين عن شرائها، وبالتالي عرقل موسم الزراعة، بما لذلك من تبعات سلبية. حيث لم تكتفِ روسيا بالرد على الغرب، بل عملت على كسب حربين، غذائية وإعلامية، دفاعاً عن الأمن الغذائي العالمي، حيث قررت منح 900 ألف طن من الحبوب مجاناً للبلدان الإفريقية الفقيرة، ثم تابعت مبادرات أخرى. الغريب في الأمر هو أن الولايات المتحدة الأمريكية، التي نصبت نفسها مدافعاً عن الأمن الغذائي العالمي، قامت بعرقلة صادرات الحبوب الروسية الموجهة إلى البلدان الفقيرة. وفيما يتعلق بمبادرة البحر الأسود، تجدر الإشارة إلى أن 5.6% فقط من صادرات أوكرانيا من الحبوب كانت موجهة إلى البلدان الأقل نمواً، بينما ذهبت 24% منها إلى آسيا و12% إلى إفريقيا، في حين أن 63% تم تصديرها إلى الدول الأوروبية (le Président Erdogan, 2022).

إن استحواد أوروبا على الحصة الكبرى من صادرات القمح لم يكن موجهاً للاستهلاك المحلي، بل بهدف تلبية احتياجات بعض صناعاتها الغذائية التصديرية، مما يتيح لها الاستمرار في نشاطها الاقتصادي، والحفاظ على فرص العمل، وتحقيق قيمة مضافة. ومع ذلك، لم تتوقف الحرب الغذائية التي كانت مليئة بالمفاجآت المؤلمة عند هذا الحد، بل استمرت، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن أي وسيلة تهدف إلى تعزيز الهيمنة هي وسيلة مشروعة. ومن جهة أخرى، يبدو أن موضوع الأمن الغذائي قد حظي باهتمام كبير من قبل القادة العرب في قماتهم الأخيرة التي عقدت في الجزائر. ويبقى السؤال الأهم هو ما الذي سيتخذونه من خطوات في المستقبل لتعزيز أمنهم الغذائي.

ينبغي على البلدان التي تعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وصعوبة الوصول إليها أن تستخلص العبر وتعامل هذه المسألة بكل جدية، فالخطر يظل قائماً. كما كان الحال في الماضي، سيظل هذا التحدي يشكل تهديداً مستمراً للبلدان الضعيفة والمهمشة. إن أي تقاعس أو تجاهل لهذه القضية، وعدم منحها الاهتمام الذي تستحقه، سيكون له تبعات مكلفة على البلدان العربية والإفريقية وغيرها من الدول الضعيفة في شتى أنحاء العالم.

IV. تداعيات الحرب على الأمن الغذائي الجزائري

من المؤكد أن موضوع الأمن الغذائي في الجزائر يشغل أهمية بالغة، ويحتل مكانة متقدمة ضمن أولويات الاستراتيجية الوطنية. ورغم ما تمتلكه البلاد من إمكانيات بشرية ومادية ضخمة، بما في ذلك الأراضي الخصبة الواسعة، والموارد الاقتصادية والمالية المتاحة، فضلاً عن القوة العاملة الشابة والدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه الدولة، إلا أن هناك حاجة ملحة لتعزيز الإنتاج المحلي للمواد الغذائية الاستراتيجية، وعلى رأسها الحبوب. ويأتي ذلك في سياق تقليل الاعتماد على الواردات وتحقيق الأمن الغذائي، بما يشمل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي الذي يلي احتياجات المواطنين من مختلف

أنواع اللحوم الحمراء والبيض والأسماك. حيث يتطلب تعزيز الأمن الغذائي دعمًا مستمرًا لقطاع الثروة الحيوانية والدواجن. فمن الجدير بالذكر أن القطاع الزراعي في بلادنا قد حقق نتائج ملحوظة على الأصعدة الكمية والنوعية، وهو ما يلمسه المواطن يوميًا في السوق الوطنية. هذا الإنجاز يعكس بلا شك الجهود الكبيرة التي بذلتها القيادة السياسية في هذا المجال. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض المحاصيل الزراعية التي تشهد نقصًا، مما يستدعي مزيدًا من العناية والاهتمام. إضافة إلى ذلك، فإن تحسن المستوى المعيشي للجزائريين والنمو الديموغرافي يتطلبان المزيد من الجهود والاهتمام المكثف بالقطاع الزراعي، إذ أن الأمن الاقتصادي بشكل عام لا يتحقق إلا من خلال ضمان الأمن الغذائي.

ووفقًا للعديد من التقارير والدراسات الحديثة، فإن نسبة مهمة من القمح اللين الذي تستهلكه الجزائر يتم استيراده، بالإضافة إلى كميات كبيرة من الخضروات المجففة بمختلف أنواعها. أما التبعة الغذائية بشكل عام، فإنها تظل قضية تتطلب مواصلة الجهود المبذولة بشكل أكبر. فتعزيز الأمن الغذائي الوطني، سواء في الجزائر أو في أي دولة أخرى، يمثل تحديًا كبيرًا بسبب عدة عوامل، أبرزها الجفاف وتأثيره على تدهور التربة، مما يزيد من تفاقم العجز في المواد الغذائية. من ناحية أخرى، تعد ظاهرة التهريب عبر الحدود الوطنية (حوالي 7000 كلم) بسبب الفوارق الكبيرة في أسعار المواد الغذائية بين الجزائر والدول المجاورة والبعيدة، من بين العوامل التي تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي. كما أن سياسة الدعم التي تنتهجها الدولة تساهم في جعل الأسعار منخفضة بشكل مغري، ما يشجع على التهريب باعتباره فرصة لتحقيق أرباح كبيرة. ويفيد دعم الدولة للأسعار، بما في ذلك الطاقة، ليس فقط الجزائريين بل أيضًا مئات الآلاف من الأجانب المقيمين. في هذا السياق، من الواضح أن السلطات السياسية تولي اهتمامًا بالغًا لهذا الموضوع، حيث أن ما بادرت به بخصوص الغاز في مشروع قانون المالية لسنة 2025 دليل على ذلك.

وبكل تأكيد فإن إجراءات تصحيحية آتية حتمًا. أما بالنسبة لمادة الحبوب المخصصة للاستهلاك العائلي وتربية المواشي والدواجن يتطلب استيراد كميات معتبرة من هذه المادة. إذ قدر صندوق النقد الدولي احتياجات الجزائر من القمح الصلب واللين لعام 2022 بما لا يقل عن 11 مليون طن (Ait amara H., 2009, p210). نصفها تقريبًا لصناعة الخبز ومختلف العجائن الأخرى والنصف الآخر كأعلاف لتربية المواشي والدواجن. إن النقص لا يقتصر فقط على الحبوب بل وكذلك على بعض من الخضار الجافة والحليب وبذور صناعة زيت المائدة. كما أن الجزائر كباقي البلدان النامية وكذلك الصاعدة تعاني من تبعية للبذور المستوردة باعتبار أن ملكيتها احتكارًا لمخابر أجنبية خاصة أمريكية. هذه الأخيرة انتهجت منذ فترة الحرب الباردة سياسة بحث علمي مكنتها من الاستحواذ على نسبة كبيرة من الثروة الجينية العالمية.

في عام 2023، احتلت الجزائر المرتبة 69 عالميًا من بين 196 دولة من حيث القدرة الشرائية للمواطن، مما يعكس مكانتها المرموقة بين الدول التي يتمتع سكانها بمستوى جيد من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يظهر جليًا للوهلة الأولى من خلال الحياة اليومية للمواطنين. على الصعيد الدولي، ووفقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2022، تُعد الجزائر الأولى في إفريقيا من حيث انخفاض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، ما يؤكد الجهود المستمرة التي تبذلها الدولة لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين. حيث انخفضت هذه النسبة من حوالي 10.7%

في عام 2000 إلى أقل من 5% في عام 2015، وهي الآن في مستويات أقل، وذلك نتيجة للمواسم الزراعية الجيدة التي شهدتها الجزائر، خاصة في عام 2023. (FAO, 2022, p. 18) وبالنظر إلى مؤشر القدرة الشرائية، الذي يوجه إليه بعض الانتقادات لاعتباره يخدم مصالح القوى الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم، يمكن القول أن الجزائر تتمتع بمستوى جيد من الأمن الغذائي.

من المؤكد أن الحفاظ على التوازن الاجتماعي والتلاحم الوطني وتحسين مستوى المعيشة يظل أحد أولويات السياسات التي تتبناها القيادة السياسية في البلاد. إن تمويل الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام يعتمد بشكل رئيسي على عائدات المحروقات، التي تبقى مرهونة بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً ليس للجزائر فحسب، بل ولبلدان النفطية بشكل عام. وفي هذا السياق، ومن أجل مواجهة هذا التحدي وتحديات أخرى، تركز الدولة جزءاً كبيراً من جهودها الاقتصادية على تنوع مصادر الدخل الوطني. إن مفهوم الأمن الغذائي المعتمد من قبل المؤسسات النقدية والمالية الدولية والمنظمات الاقتصادية الكبرى غالباً ما يخدم مصالح الأقوى، لا سيما المؤسسات الاقتصادية الكبرى مثل الصناعات الغذائية. وفي هذا السياق، تدرك القيادة السياسية للجزائر تماماً أهمية تحقيق الأمن الغذائي كأولوية استراتيجية لضمان استقلالية القرار الاقتصادي وتعزيز السيادة الوطنية. ومن هذا المنطلق، يجب على الجزائر معالجة هذا الملف من خلال مقاربة شاملة تجمع بين الاعتماد على قدراتها الذاتية والانفتاح على التعاون الدولي، وفق مبدأ "رابع - رابع"، بما يخدم مصالحها الوطنية، بعيداً عن أي توجهات انعزالية.

في سياق إبراز أهمية الأمن الغذائي الوطني، فقد أدى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية إلى تعثر صفقة الحبوب التي كانت من المقرر إتمامها في تلك الفترة، وذلك نتيجة للوضع المتأزم في منطقة البحر الأسود وتوقف حركة الشحن عبر الموانئ الأوكرانية. ورغم أن هذا التعثر لم يتسبب في أي اضطراب على مستوى السوق الوطنية الجزائرية، فإنه يُعد بمثابة إنذار هام يؤكد على ضرورة تعزيز الأمن الغذائي الوطني. ويعكس هذا الحدث الوعي المتزايد لدى صانعي القرار بأهمية تنوع مصادر التموين والإمداد، فضلاً عن ضرورة تطوير الإنتاج المحلي. وكل هذه الإجراءات تشكل جزءاً من استراتيجية شاملة لمواجهة أي اضطرابات محتملة في سلاسل التوريد العالمية.

إن تجارب الدول، سواء في مواجهة العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضت على بعضها، أو في التعامل مع موجات الجفاف والفيضانات وتدهور نوعية التربة وخصوبتها، أو في مواجهة ارتفاع درجات الحرارة التي ألحقت الضرر بمحاصيلها الزراعية، تُعد مبررات قوية وكافية لكي نعيد، نحن والبلدان النامية والهشة، النظر في مفهوم الأمن الغذائي المتداول حالياً. ومن مصلحتنا أن نتبنى الفهم القائل بأن الأمن الغذائي يتمثل في "قدرة البلد، في حالات الطوارئ، على إنتاج جميع المواد الغذائية الأساسية محلياً وبالقدر الكافي، بغض النظر عن تكلفة الإنتاج وجودته".

إن تطوير معارفنا وقدراتنا الإنتاجية بما يتيح لنا القدرة على إنتاج المواد الغذائية الاستراتيجية اللازمة لا يعني بأي حال من الأحوال السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل، بل هو بمثابة استعداد لمواجهة الأسوأ واللجوء إلى هذا الخيار

فقط في حالات الطوارئ القصوى. وفي تقديرنا، فإن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الغذائي للدولة، خاصة في سياق عولمة نيوليبرالية وهيمنة غربية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمسك بالقطبية الأحادية.

V . متطلبات تعزيز الأمن الغذائي الجزائري

يعد الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه بلدنا، ويتطلب التغلب عليها تصميم وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة وطويلة المدى. وتتطلب هذه الاستراتيجية بدورها دعم الإرادة السياسية القوية من القيادة الوطنية، بمشاركة فعالة من جميع النخب الوطنية في مختلف القطاعات. كما أن نجاح هذه الاستراتيجية يتوقف على توفر رأس مال بشري عالي الكفاءة، حيث يُعتبر العنصر البشري من العوامل الحاسمة في تنفيذ أي خطة استراتيجية. من هنا، يجب أن تشمل الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات التي تأخذ في الاعتبار كلا من الآفاق القصيرة والطويلة لتحقيق الأهداف المرجوة:

على المدى القصير

1- إعداد دراسة علمية شاملة ودقيقة حول مشروع إنشاء مخزون استراتيجي للمواد الغذائية الأساسية، بحيث يكون هذا المخزون قادراً على تلبية الطلب المحلي بشكل كامل لمدة زمنية محددة، بما يتيح للدولة مواجهة الطوارئ الجيوسياسية والطبيعية وغيرها من الأزمات المحتملة؛

2- يجب المبادرة فوراً، دون أي تأخير، بتعزيز الإجراءات الرادعة لوضع لكل ما من شأنه المساس بالأراضي ذات الطابع الزراعي، ومنع تحويلها عن وجهتها الأصلية. كما يجب اعتبار هذه الممارسة جريمة اقتصادية لا يمكن التسامح معها، وتخصيص الجزء المناسب لردع كل من يحاول المساس بهذه الثروات. إن النجاح في هذه المهمة يتطلب أيضاً وجود منظومة معلوماتية فعالة قادرة على جمع البيانات وتوصيلها بسرعة وفعالية إلى أصحاب القرار المعنيين؛

3- وضع وتنفيذ سياسة زراعية وطنية لا تقتصر فقط على المبادرات المحلية، بل تشمل أيضاً المبادرات المتواجدة خارج الوطن، مع إشراكها في تحديد الأهداف والحوافز والتسهيلات المختلفة التي تساهم بفعالية في تحقيق الأهداف المحددة؛

4- اختيار الظروف المناسبة لإعادة النظر في السياسات الاجتماعية، وخاصة منها جانب الدعم، بحيث تكون موجهة للشرائح الاجتماعية المستحقة لها، ومن ثم ترشيد الاستهلاك من خلال انتهاج سياسة أسعار معقولة من شأنها أن تساهم في وضع حد لظاهرة الإسراف والتبذير والتهريب عبر الحدود وغيرها من السلوكيات السلبية.

على المدى الطويل

1- وضع استراتيجية وطنية طويلة الأمد، دقيقة وواضحة في معالمها وأهدافها، قادرة على ضمان تحقيق الأمن الغذائي كأمر حيوي بالغ الأهمية، بغض النظر عن تكلفتها المالية؛

2- إنشاء مخابر بحث مختصة في الحفاظ على الثروة الجينية الوطنية وتنميتها، من خلال حماية سلالات النباتات والحيوانات وتطوير وتحسين نوعيتها. في هذا السياق، فمن الضروري أن نأخذ في الحسبان أننا نعيش في اقتصاد سوق

معلوم، حيث يمكن اعتبار كل شيء سلعة قابلة للتبادل. ولذلك، يجب الاستفادة من جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك اللجوء إلى الخبرات الأجنبية، واستخدام المكافآت أو حتى الحوافز التي قد تسهم في تجاوز التحديات المرتبطة بالبحث والتطوير التكنولوجي لتحقيق الأهداف المنشودة؛

3- من الضروري التأكيد على أهمية المثابرة والاستمرار في تخصيص الموارد الاقتصادية الوطنية المتاحة بشكل شفاف. حيث يجب العمل على استصلاح أراضي زراعية جديدة في المناطق الداخلية والجنوب الكبير، مع تبني سياسة ترشيد استخدام الموارد المائية الجوفية، بغض النظر عن وفرتها. كما ينبغي تشجيع هذه الجهود مادياً ومعنوياً، مع التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية لإنتاج المواد الغذائية الاستراتيجية التي تضمنها استراتيجية الأمن الغذائي الوطني؛

4- من بين أبرز الإجراءات التي يجب التأكيد عليها، تكمن ضرورة توفير بيئة مشجعة لخلق وتطوير المزارع الكبرى، حيث تعتبر هذه المزارع الوسيلة الأهم، إن لم تكن الوحيدة، لتشجيع التوسع في إنتاج الحبوب. في هذا السياق، يجب توفير جميع الشروط المحفزة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من الانخراط في الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي. من بين هذه الشروط، يتعين استحداث آليات دعم جديدة، على غرار ما هو معتمد في العديد من الدول، مثل إنشاء شركات تأمين متخصصة في تغطية مخاطر زراعة الحبوب، الخضر الجافة، ودوار الشمس.

خاتمة:

ختاماً، تؤكد هذه الدراسة، الأهمية التاريخية للحرب الروسية- الأوكرانية، إذ تتفق العديد من الدراسات على أنها ستغير ملامح الاقتصاد العالمي وتدفع الدول لإعادة النظر في سياساتها الداخلية، خاصة في ظل تداعياتها على الغذاء والطاقة، وتزامنها مع جائحة كوفيد-19، مما يثبت أن "التغير هو الثابت الوحيد في العلاقات الدولية"، ويستوجب تعزيز اليقظة الاستراتيجية.

اختبار الفرضيات:

على ضوء ما تم معالجته في هذه الدراسة، يمكن التأكيد على ما يلي:

1. فيما تعلق بالفرضية الأولى والتي أكدت الدراسة صحتها: فإن كل الشواهد الميدانية والدراسات العلمية والتقارير الرسمية تؤكد الخطورة العالية والتهديد الخطير على العالم الذي تسببه الحرب الروسية- الأوكرانية. وهو ما يطرح ضرورة تحرك عاجل لكافة الفاعلين في الاقتصاد العالمي والهيئات الأممية للتعجيل بتسوية النزاع.
2. فيما تعلق بالفرضية الثانية والتي أكدت الدراسة صحتها أيضاً: فإن ما يحدث وما تعكسه الأرقام المنشورة والمؤكدة فإن الحرب الروسية- الأوكرانية أثرت كثيراً على الأمن العالمي وخاصة مستوياته فيما تعلق بالأمن الغذائي والطاقي.
3. فيما تعلق بالفرضية الثالثة والتي أكدت الدراسة صحتها كذلك: فقد تسبب العقوبات المفروضة على روسيا وحصار هذه الأخيرة بدورها لكبريات الموانئ الأوكرانية في ندرة حادة وغلاء أسعار المواد الغذائية الاستراتيجية ومن ثم تسببت في انفجارات اجتماعية في العديد من البلدان، هذا بالإضافة إلى أن هنالك قائمة طويلة من البلدان التي هي اليوم على حافة فوضى أمنية بسبب أزمات غذائية داخلية.
4. فيما تعلق بالفرضية الرابعة والتي أكدت الدراسة صحتها: فإن فرض حظر على صادرات المحروقات الروسية باعتبار هذه الأخيرة أحد أكبر المنتجين والمصدرين، أدى إلى التهاب أسعارها وتسبب في إلحاق ضرر كبير بالاقتصاديات التابعة والهشة على السواء، وأرقام منظمة الأوبك أو غيرها من المنظمات الفاعلة في السوق الطاقوية تؤكد ذلك، كما أن التقارير الاقتصادية أعلنت بصراحة تأثر عدد هائل من الدول.
5. فيما تعلق بالفرضية الخامسة والتي أكدت الدراسة صحتها بمستوى أقل: فإن الحرب الروسية- الأوكرانية أثرت على حالة الأمن الغذائي والطاقي في الجزائر ولكن وبفعل السياسة العامة التي تنتهجها الجزائر كانت تلكم التأثيرات سطحية نوعاً ما وأقل حدة، فالسياسة الاجتماعية للدولة الجزائرية شكلت صمام أمان لاقتصادها، كما أن جهود الدولة الجبارة في إطار تشجيع الاستثمار المحلي والصناعات الوطنية والفلاحة أنت ثمارها في تحصين الدولة من ارتدادات الحرب.

النتائج:

نخلص من خلال عملنا هذا إلى بعض النتائج والتي نعتقد أن لها أهمية:

- 1- أولها وهي أن ما بُذل من جهود حثيثة خلال السنوات السابقة قد أُوتيت ثمارها، سيما في شعب الفواكه والخضر، فهي متجسدة حقا في تموين السوق الوطنية بكافة أنواع الخضر والفواكه بجميع أنواعها بالقدر الكافي وبجودة عالية، قد لا تضاهيها مثيلاتها الأجنبية. بالمقابل أنه هناك عجز يتعلق بفترة محددة وهي هامة باعتبارها استراتيجية في التغذية، على رأسها الحبوب والخضر الجافة وبعض مدخلات الصناعة الغذائية مثل دوار الشمس؛
- 2- تتطلب معالجة العجز في الشعب الزراعية المذكورة جهود كبيرة من قبل القيادة السياسية، حيث يجب أن توليها ما تستحقه من اهتمام. في تقديرنا بل في قناعتنا وبالنظر إلى تجارب البلدان التي نجحت في أن تصبح ليس مكنتية فقط بل ومصدرة رائدة في شعب الحبوب والخضر الجافة. وعليه فعلينا الاستفادة من تجارب الغير، كالتعاون الثنائي مع بلد مثل البرازيل في هذا الأمر بالذات. وقد تكون التجربة مع قطر في إنشاء مزرعة تربية الأبقار بداية خير؛
- 3- العمل على بروز فئة مقاولين جزائريين جدد، ممن يتمتعون بالقدرة على الابتكار والإبداع والتطوير والسعي دوما إلى تحسين جودة المنتج. مما يتعين إشراكهم في صناعة كافة القرارات التي تخص أنشطتهم، وإبلائهم العناية الكافية من أجل التغلب على كافة الصعاب التي تواجههم، وتوفير لهم مناخ أعمال مواتي ومنحهم امتيازات ضريبية وتسهيلات مالية، مع مساعدتهم على ولوج الأسواق الخارجية.

آفاق البحث:

بسبب التطورات السريعة في أمن الغذاء والطاقة، تظل الدراسات الحالية غير كافية، مما يفتح المجال لمزيد من البحث النظري والتطبيقي. تجدر الإشارة إلى القوى الكبرى التي استثمرت كثيرا في مجالي البذور وهي تدعي ملكيتها العلمية لنسبة عالية جدا لها. كما أنها تتفوق بقدر كبير في مجال تطوير الطاقات المتجددة. علينا أن نعمل جادين وبلا هوادة للالتحاق بالركب في مجال البحث والتطوير وإلا؟

قائمة المراجع

- 1- م. محيطنة، سعي الصين إلى إقامة نظام عالمي جديد، مجلة "إدارة"، المجلد 27، العدد 2، السنة 2020.
- 2- م. محيطنة، اللجوء إلى السياسات النقدية غير التقليدية وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة "إدارة" المجلد 26، العدد 1، سنة 2019.
- 3 - Agarwal R.& Kimbal M., « L'inflation restera - t- elle élevée ? Finances &développement, septembre 2022.
- 4 - Ait Amara H, Dépendance et sécurité alimentaire, cas de l'Algérie, quatrièmes journées d'études parlementaires sur la défense nationale, sénat, 2009.
- 5 - Ardogan R. T., Conférence de presse du 8 septembre 2022.
- 6 - Fao Rapport 2022, L'état de la sécurité alimentaire et de la nutrition dans le monde.
- 7 - Bojotar A, Allemagne - Russie : cinquante ans de liaisons gazières dangereuses, MD, octobre 2022.
- 8- Carré E., La politique monétaire non conventionnelle, théorie et pratique, revue économie politique, N°66, 2015.
- 9 -Clavin P. « Turbulences et leçons apprises de l'histoire, Finances & développement, juin 2022.
- 10 -Clamadieu J. p., président du conseil administratif d'Energie, un embargo sur le gaz Russe, l'impact serait massif sur l'économie européenne, Figaro Magazine Avril 2022.
- 11-Guichard G., La crise énergétique dope les profits des majors pétrolières, le Figaro du 3 Aout 2022
- 12 -Laraba A., Observations générales sur la notion de défense économique, Quatrièmes journées d'études parlementaires sur la défense nationale, Sénat, 2009.
- 13 -Maximo t. c., le spectre de la crise alimentaire, finances & développement, septembre 2022.
- 14 -Mulder N., « L'arme des sanctions », Finances & développement » septembre 2022.
- 15 -Ricardo D, des principes économiques et de l'impôt, Editions Stanley. A, Stanley A, do we Think inflation expectations Matter for inflation, (And should We), September 23 2021.
- 16 - Stanley A, « La guerre attise la crise alimentaire », Finances & développement, septembre 2022.
- 17 -Système de réserve fédéral, communiqué du 8 novembre 2022.